رجال أعمال يطالبون بخلق شراكات استثمارية حقيقية مع فرنسا

□ بغداد/ متابعة المدى

دعا رجال اعمال عراقيون الى خلق شراكات استثمارية مع الشركات الفرنسية لتنفيذ مشاريع لاعادة الاعمار والبنى التحتية والقطاعات الاقتصادية والتجارية كافة.

وطالبوا خلال اجتماع لهم عقد في بغداد مؤخراً، بحضور كل من السفير والقنصل التجاري الفرنسي في بغداد، المجلس العراقي الفرنسي لأرباب العمل الذي شكل مطلع عام ٢٠٠٩ باتفاق بين الحكومتين الفرنسية والعراقية.

وقال السفير الفرنسي في بغداد دونيس غوير لوكالة كردستان للانباء(اكانيوز) ان "هنالك اكثر من ٣٥٠ شركة فرنسية تتطلع لدخول سوق العمل العراقية، تمثل القطاع الخاص و القطاعات الاقتصادية كافة" مضيفاً اننا "نتطلع الى شراكة حقيقية بين المصارف الفرنسية ومثيلاتها العراقية كبادرة أولى تتبعها خطوات اكثر جدية ورصانة لافتتاح فروع لها في العراق".

وكشف السفير الفرنسي في بغداد عن تشكيل وكالة التنمية الفرنسية التي تتبنى منح قروض ميسرة لتمويل مشاريع تتعلق بالبنى التحتية والخدمية والتنمية الحضرية.

ودعا غوير رجال الاعمال العراقيين الى المشاركة في معارض تخصصية مع الجانب الفرنسي، مبيناً ان السفارة الفرنسية في بغداد ستعمل على تنظيم زيارات متبادلة لرجال اعمال وشركات تمثل القطاع الخاص في كل من فرنسا والعراق.

من جانبه، قال رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين، رئيس الجانب العراقي في المجلس العراقي الفرنسي لأرباب العمل راغب رضا بليبل لـ(اكانيوز) ان "الضرورة تتجه الى قيام الشركات الفرنسية العاملة في العراق بالدخول مع شركات القطاع الخاص العراقية، والعمل معها عوضاً عن اللجوء الى ممثلين لها من دول المنطقة".

واضاف بليبل ان "الجانب العراقي في المجلس عمل خلال النصف الثاني من العام الماضي ٢٠١١ على تنظيم لقاءات عمل بين شركات فرنسية زائرة للعراق واخرى عراقية سعياً لتبادل وجهات النظر والدخول في شراكات عمل داخل العراق.

من جانبه، قال المدير التنفيذي لرابطة المصارف العراقية الخاصة عبد العزيز الحسون ان "المصارف الخاصة تتطلع لشراكات حقيقية مع عدد من المصارف الفرنسية داخل العراق وخارجه، سعياً للارتقاء بعمل المصارف العراقية والاستفادة من خبرات وتجارب المصارف الفرنسية التي تعد من كبريات المصارف العالمية".

ودعا الحسون المصارف الفرنسية لفتح فروع لها داخل بغداد بعد استكمال الارضية المناسبة والمناخ الخصب لعمل مصرفي يرتقي بمتطلبات التنمية والاستثمار المتوقع دخوله سوق العمل العراقية".

ووقعت حكومتا العراق وفرنسا اتفاقية اقتصادية في ٢٤ آذار عام ٢٠٠٩ شكل بموجبها المجلس العراقي الفرنسي لارباب العمل، وقعها عن الجانب العراقي وزير النفط في حينها الدكتور حسين الشهرستاني، فيما وقعها عن الجانب الفرنسي وزيرة الاقتصاد والصناعة والشغل الفرنسية كرستين لاغاد.

وزار رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون العاصمة العراقية بغداد مطلع تموز عام ٢٠٠٩، واجرى مباحثات مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، جرى بموجبها تفعيل فكرة تأسيس مجلس ارباب العمل العراقي الفرنسي، حيث سمي رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين راغب رضا بليبل رئيسا للجانب العراقي في المجلس، فيما سمت الحكومة الفرنسية من جانبها رئيس شركة توتال النفطية ايف لويس دايكارير رئيسا للجانب الفرنسي في المجلس. وشكل المجلس هيكلية ادارية ومالية اختار الجانب العراقي بموجبها اكثر من ٤٠ من كبار رجال العمل العراقيين يمثلون قطاعات العمل كافة، فيما سمى الجانب الفرنسي اكثر من ٣٠ شركة من كبريات الشركات الفرنسية المتطلعة لدخول سوق العمل العراقية.

تجدر الاشارة ان فرنسا عملت على خفض ديون العراق البالغة اكثر من ١٤٠ مليار دولار وبضوء وثيقة العهد الدولي.

البنك المركزي: لا مجال لمناورة اقتصادية في هرمز

□ بغداد/وكالات

عبر البنك المركزي عن قلقه من احتمالات تصاعد التوتر في مضيق هرمز مؤكداً أن اغلاق المضيق سينعكس مباشرة على الاقتصاد الوطني ولا مجال لأي مناورة اقتصادية.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ/ البغدادية نيوز/ أنه "قلق من مما وصفها بالانعكاسات الكبيرة على الاقتصاد في حال اغلاق مضيق هرمز.مبيناً أن "التوتر في مضيق هرمز سيؤثر على العراق باتجاهين الاول يتمثل في أن ثلثي الصادرات النفطية للعراق تمر عبر هذا المضيق والثاني يكمن في أن الركن الاساسي من تجارة البلد تمر عبر الجنوب من خلال البحر".

واضاف صالح: ان نتائج إغلاق مضيق هرمز ستكون مباشرة على العراق تحديداً لانه يعتمد على النفط ولا يستطيع أن يناور بتغيير المنفذ التسويقي بخلاف السعودية التي تمتلك قدرة على المناورة متوقعاً أن تقوم السعودية في حال اغلق هرمز بمناورة اقتصادية وتبدأ التصدير عبر البحر الاحمر".

وكانت طهران قد هددت باغلاق مضيق هرمز في حال تعرضها لاي هجوم عسكري من قبل الولايات المتحدة او إسرائيل.

قروض للمزارعين بواقع (٦) مليارات دينار في واسط

□ واسط/ وكالات

منحَ المصرف الزراعي في محافظة واسط ضمن المبادرة الزراعية التي اقرها مجلس الوزراء قروضا للمزارعين بلغت اكثر من ٦ مليارات دينار خلال الفترة الاخيرة.

وقال مدير المصرف محمد خضر ان:" ملاكات المصرف الزراعي في واسط تمكنت من انجاز ٩١٩ معاملة خاصة بالقروض الزراعية ضمن المبادرة الزراعية التي اطلقها مجلس الوزراء خلال عام ٢٠٠٨.

واضاف تم منح مبلغ ٦ مليارات و ٥٧٥ مليون دينار قروض للمزارعين الراغبين بشراء البيوت البلاستيكية او تطوير حقولهم الزراعية او المشاريع الحيوانية. يذكر "ان لجنة المبادرة الزراعية اقترحت أن تصل موازنتها لعام ٢٠١١ إلى ٢٢٥ مليار دينار كخطوة أولى في دعم المشاريع الزراعية بالتنسيق مع وزارتي الزراعة والموارد المائية ومجالس المحافظات.

خبير عقاري يعزو أسباب ارتفاع أسعار المواد الإنشائية إلى توقف المصانع المحلية

□ بغداد/ متابعة المدى

عزا الخبير العقاري حيدر الشمري اسباب ارتفاع اسعار المواد الانشائية خلال الفترة الحالية الى توقف المعامل العراقية الخاصة لانتاج مواد البناء، وزيادة تكلفة النقل كونها تستورد من خارج البلاد.

وقال الشمري لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن أغلب المعامل الصناعية الخاصة لانتاج المواد الانشائية كالطابوق والاسمنت في العراق متوقفة، ما ادى إلى اللجوء الى الاستيراد الخارجي لهذه المواد، في ظل زيادة الطلب على مواد البناء خلال الفترة الحالية.

واشار الشمري الى أن عملية نقل المواد الانشائية من الخارج الى العراق تكلف مبالغ كبيرة، مما يساعد على زيادة اسعارها في الاسواق المحلية، مبيناً أن العراق اليوم يمر بحالة بناء واعمار نتيجة الحروب التي مرّ بها خلال السنوات الماضية، وكذلك العمليات الارهابية التي تحدث الان في اغلب مناطق البلاد، فهذه كلها ادت الى زيادة اسعار مواد البناء.

ودعا الخبير العقاري الى ضرورة وضع خطة إستراتيجية دقيقة لاعادة تاهيل المعامل العراقية الخاصة بانتاج الطابوق والاسمنت والجص، فضلاً عن انشاء معامل صناعية جديدة من خلال عمليات الاستثمار، في سبيل توفر مواد البناء في داخل العراق وانخفاض اسعارها في الاسواق المحلية وكيما يتم الاستغناء عن الاستيراد الخارجي لها.

ويذكر أن الاسواق المحلية الخاصة ببيع المواد الإنشائية تشهد خلال الفترة الحالية ارتفاعا شديداً بأسعار مواد البناء في الوقت الذي يشهد العراق حركة من الاعمار والبناء.

المصرف العراقي للتجارة يحذر من ربطه بوزارة المالية

□ بغداد/ المدى

حذرت مديرة المصرف التجاري من ربط مصرفها الذي يتمتع باستقلالية منذ تأسيسه عام ٢٠٠٣، بوزارة المالية، مؤكدة ان ذلك قد يعرض امواله الى مخاطر العقوبات الدولية. يشار الى ان الحكومة قدمت مشروع قانون الى البرلمان حيث تمت قراءته الاولى، يتضمن ربط المصرف بوزارة المالية.

وقالت مديرة المصرف (المسؤول عن معظم حوالات الحكومة الكبيرة) حمدية الجاف لوكالة فرانس برس: هنالك التزامات ترتبت على العراق نتيجة الظرف السياسي الذي مر به البلد وعلى المصارف الحكومية في العراق.

واضافت "اذا ارتبطنا بصور مباشرة بوزارة المالية وفقدنا استقلاليتنا سنكون معرضين الى مخاطر اجراءات الحجز والمصادرة من قبل الدائنين الدوليين المفروضة على وزارة المالية والبنوك الحكومية مثل الرافدين والرشيد، وخوفنا الاكبر من هذا".كما ابدت الجاف التي تسلمت مهامها في ادارة هذا المصرف المهم بعد كشف عمليات فساد كبيرة اتهم بها المدير السابق الذي فر الى خارج البلاد، قلقها من القانون الجديد لانه قد يعقد عمل المصرف.

واوضحت الجاف التي قضت ثلاثين عاما في العمل المصرفي " لا نحب ان نكون على ارتباط بالوزارة لان المصرف سيفقد استقلاليته التي يتمتع بها، البعيدة عن التعقيدات والروتين الاداري الموجود في المصارف التابعة لوزارة المالية". وبينت ان "مجلس ادارة المصرف وهو اعلى سلطة ادارية يتخذ قراره دون تدخل اي جهة، لكن عند ارتباطنا بالمالية سنمر بسلسلة مراجع طويلة مما يعقد الامور" في العمل.

وقد أسست سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة الحاكم الاميركي المدني للعراق بول بريمر المصرف وشرعت قانونه.

وايدت مديرة المصرف تشريع قانون جديد للمصرف بما يتلاءم والمرحلة التي يعيشها العراق حاليا.

وقالت بهذا الصدد ان "المصرف تأسس في ظرف خاص لذا يجب اعادة النظر في قانونه نتيجة لتغيير الظرف وتماشيا مع الاستقرار السياسي والامني، واليوم اصبح هناك دولة وليس من الخطا ان يراجع القانون للافضل".

من جهة اخرى، كشفت الجاف ان حجم الاموال التي قام المدير السابق باقراضها دون ضمانات بلغت مليار دولار، مؤكدة استعادة نصفها.

وكان الامين العام لمجلس الوزراء علي العلاق اعلن في تشرين الاول الماضي صدور امر من القضاء العراقي باعادة مدير المصرف العراقي للتجارة حسين الازري الذي فر الى بيروت اثر اتهامه بهدر ملايين الدولارات، مؤكدا تسليم منظمة الشرطة الدولية (الانتربول) وثائق تدينه.

واوضحت الجاف ان "حجم القروض المتعثرة كانت بحدود مليار دولار، لغاية العام الماضي استطعنا استعادة ٥٠٠ مليون دولار اي بمعدل خمسين بالمئة".

واضافت "لجأنا الى القضاء بخصوص بقية القروض التي تبلغ حوالي نصف المبالغ المتبقية، كما قمنا بعملية تسوية مع دائنين اخرين". واكدت ان "التحقيقات مع الموظفين المسؤولين، اكدت ان الصلاحيات كانت محصورة بيد المدير السابق (حسين الازري) ولم يسمح لاحد باتخاذ اي قرار".

واشارت الى ان "مجموع الموظفين الذين تم طردهم بعد مغادرة المدير السابق بلغ ٥٣ موظفا، بعضهم ترك العمل قبل اجراء تحقيق معه" مشيرا الى ان "المصرف قدم عددا كبيرا من الملفات الى هيئة النزاهة التي قامت بدورها بتحويلها الى القضاء".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قام بزيارة مفاجئة للمصرف اثر ورود تقارير الى مكتبه بوجود "مخالفات في بعض المعاملات"، وفقا لبيان صادر عن مكتب رئيس الحكومة.

وعلى اثر ذلك شكلت لجنة تحقيق وجدت ان المصرف يمنح القروض والتسهيلات الائتمانية بدون ضمانات في هذا المصرف المخصص لفتح اعتمادات الاستيراد والتصدير. واشار العلاق الى ان "هناك اعتمادات مفتوحة بمليارات الدولارات بعضها عليه ملاحظات كونه غير معروف المصير وغير معروفة قيمة الفوائد المرتبطة بها".

وعثرت لجان التحقيق التي يترأسها العلاق على "نظام رواتب مبني على اجتهادات شخصية بمبالغ بالاف الدولارات وصرف مبالغ بشكل غير مبرر او لاغراض شخصية كشراء ابنية في خارج العراق وداخله بملايين الدولارات"، وفقا للمصدر.

بدورها، تحدثت الجاف عن "البدء باعادة هيكلية المصرف وتوزيع الصلاحيات على الموظفين وليس حرصها بيد شخص واحد، وحرصنا على توزيع المسؤوليات، كما بدأنا بمراجعة كافة الاتفاقيات والعقود السابقة".

ويقوم المصرف التجاري العراقي بالاضافة الى مشاركته، الى جانب مصرفي الرافدين والرشيد، بتمويل اكبر مشروع سكني ستنفذه شركات كورية قرب بغداد بقيمة ٧،٥ مليارات دولار، بتمويل عدد كبير من المشاريع الاستثمارية بينها معامل للاسمنت في النجف والمثنى، ومشاريع بنى تحتية وخطوط انتاجية مع وزار الصناعة.

وقالت الجاف ان "النظام المصرفي في العراق لا يزال نظاما فتيا نتيجة للظروف السابقة، كونه كان غائبا عن كل التطورات في العالم بسبب الحصار والحروب التي مر بها البلاد منذ عام ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٣ وما تلاها من احتلال".

أمانة بغداد تسحب مشروع تحويل متنزه إلى فندق

بغداد/ وكالات

أعلنت أمانة بغداد عن سحب مشروع تحويل أحد متنزهات مدينة الكاظمية إلى فندق ومول تجاري من المستثمر، استجابة لرغبة أهالي المدينة في الحفاظ على مكانته التاريخية، مؤكدة تطوير المتنزه بعد إطلاق الموازنة العامة، فيما أشارت إلى أن العام الحالي سيشهد جملة مشاريع أهمها مشروعا تطوير قناة الجيش وشارع المطار.

وقال وكيل الأمانة للشؤون البلدية نعيم عبعوب الكعبي في بيان بحسب "السومرية نيوز"، : إن "الامانة قررت سحب مشروع متنزه ١٤ تموز في مدينة الكاظمية من احد المستثمرين الذي كان يروم تحويله إلى فندق ومول تجاري"، مبينا أن "قرار السحب جاء استجابة لطلبات أهالي الكاظمية ورغبتهم في الحفاظ على الموقع كونه معلما مهما من معالم المدينة".

وأضاف الكعبي أن "دائرة بلدية الكاظمية شرعت بحملة كبرى لتأهيل المتنزه الذي تبلغ مساحته نحو ٤٤ ألف م٢ ليضم عدداً من الفعاليات الترفيهية والمرافق الخدمية والمنشآت التي يحتاجها أهالي الكاظمية"، مشيرا إلى أن "الأمانة بانتظار إقرار الموازنة وإطلاق التخصيصات ليتم رصد المبالغ اللازمة لتطوير المتنزه بعد أن يتم إعداد تصميم جديد له يتناسب وطبيعة المدينة الدينية والثقافية والاجتماعية والسياحية".

وتابع وكيل الأمانة البلدي أن "المتنزه عانى كثيراً من الإهمال نتيجة إغلاقه من قبل الأجهزة الأمنية في زمن النظام السابق لقربه من مقر شعبة الاستخبارات العسكرية الخامسة".

وأوضح الكعبي أن "الخطة المعدة للعام الحالي ستشمل إنشاء عدد كبير من الحدائق والمتنزهات والمرافق السياحية والملاعب من خلال دائرة المتنزهات والتشجير والأقسام الزراعية في الدوائر البلدية"، لافتا إلى أن "هناك جملة من المشاريع المهمة التي من شأنها زيادة جمالية العاصمة كمشروع تطوير قناة الجيش ومشروع تطوير شارع المطار".

وكانت أمانة بغداد أعلنت في العاشر من كانون الثاني الحالي، عن استثمارها متنزه ١٤تموز في مدينة الكاظمية لمدة ٥٠ سنة، لبناء فندق خمس نجوم يضم ١٥ طابقاً مع مول تجاري متعدد الطوابق ومدينة ترفيهية، إضافة إلى مساحة أخرى في شارع المحيط بمساحة ١٨ دونما، كما أشارت إلى تحويل المشروع لهيئة الاستثمار لبناء الفندق وذلك لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الزوار الذين يتوافدون على المدينة لاسيما خلال أيام الزيارات والمناسبات الدينية.

وتعتبر مدينة الكاظمية، من المناطق المقدسة في العاصمة بغداد لدى المسلمين حيث تضم مرقدي الإمامين موسى الكاظم ومحمد الجواد عليهما السلام، وتقع شمال العاصمة وعلى الضفة الغربية لنهر دجلة بجانب الكرخ، وترتبط بجانب الأعظمية بجسر الائمة المعروف،

وأحالت أمانة بغداد في حزيران من العام الماضي ٢٠١١ تطوير قناة الجيش على شركة المقاولون العرب المصرية بكلفة ١٤٦ مليون دولار ضمن خطة لتطوير العاصمة استعدادا للقمة العربية المرتقبة في بغداد، فيما كشف ائتلاف دولة القانون، أن الملفات المثارة ضد أمين بغداد صابر العيساوي تصل إلى مئة قضية بينها مشروع قناة الجيش، في حين اعتبرت أمانة بغداد في (٣٠ آب ٢٠١١)، الاتهامات الموجهة ضدها مخالفة للدستور وللنظام الداخلي للبرلمان وغير دقيقة.